نحو إطار وتصور نظري ورياضي لآلية السوق في الإسلام

يوسف عبدالله الزامل
بوعلام بن جيلالي
قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك سعود

مقدمة

إن من أهم الموضوعات التي يواجهها الاقتصاديون في وقتنا الحاضر هو محاولة تصميم هيكل لآلية سوقية تستطيع أن تحقق كفاءة قصوى في تخصيص الموارد مع توزيع عادل وأمثل للسلع والخدمات بين أفراد المجتمع في آن واحد، ويرتبط هيكل أية آلية سوقية بهيكل المجتمع الذي توجد فيه، وبالتالي تحدد طبيعة العلاقات والضوابط الاجتماعية لمجتمع معين درجة مقدرة آلية السوق في تحقيق الكفاءة والعدالة المثلى في ذلك المجتمع، وتتفاوت مقدرة آلية السوق في تحقيق هاتين الوظيفتين عبر الزمان والمكان، وحسب ظروف المجتمع وإطاره الفلسفي، ومهما يكن من تفاوت في المقدرة على تحقيق هاتين الوظيفتين فقد مر هيكل آلية السوق بتطورات وتغيرات مستمرة عبر التاريخ الإنساني عكست مختلف التطورات المادية والتغيرات الاجتماعية في كل إقليم وجزء من المعمورة.

وقد تمثلت الكفاءة والعدالة المثلى في جهاز السوق في عهد الرسول «صلى الله عليه وسلم» والخلفاء الراشدين، وذلك في إطار الظروف المادية والاجتماعية لذلك العصر، ثم استمر جهاز السوق الإسلامي في تحقيق درجة عالية من الأمثلية عبر القرون التالية، ولم تناقش الكتابات بشكل واضح الحاجة إلى التسعير، والذي يعكس انخفاض مقدرة جهاز السوق في أداء وظيفته نتيجة الظلم، إلا في القرن الثامن الهجري كما هي في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من المفكرين والعلماء.

أو مراقبة الأسعار لمظنة أن ارتفاع الأسعار قد حصل بسبب بعض العوامل الاحتكارية والظلم. وبرزت هذه الظاهرة منذ عهد الرسول «صلى الله عليه وسلم»، فقد روى أنس بن مالك «رضي الله عنه» عن ظاهرة الغلاء فقال: غلا السعر على عهد رسول الله «صلى الله عليه وسلم» فقالوا: يارسول الله لو سَعَّرت لنا، فقال: «إن الله هو القابض الباسط الرازق المسَعّر، وإني لأرجو أن ألقى الله عز وجل، ولايطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولامال»[1]. ويشير هذا الحديث إلى أن الغلاء في ذلك الوقت لم يكن يرجع إلى جشع التجار، فقد كانوا أهل تقوى وصلاح، وإنما كان ناتجا عن قلة السلع المعروضة وكثرة الطلب عليها[2]. وفي القرن الثاني الهجري نجد أبا يوسف في كتاب الخراج يحاول تحليل تغير الأسعار لكنه ينفي وجود سبب محدد للغلاء والرخص، ويرد معرفة ذلك وتحديده إلى الله سبحانه وتعالى، ويستنتج أبو يوسف أن رخص الطعام أو غلاءه ليس بسبب كثرته أو قلته، فأحيانا يكون الطعام كثيرا لكنه غالي الثمن، وأحيانا يكون قليلا لكنه رخيص، لذلك فأمر الرخص والغلاء من إرادة الله سبحانه وتعالي ومشيئته[3]. وهنا نلاحظ أن أبا يوسف قد اقتصر على ملاحظة جانب العرض في مناقشته، ولم يدخل جانب الطلب الذي يعود إليه السبب في الظاهرة المتناقضة التي أوردها.

وفي القرن الثامن الهجري تطور تحليل الأسعار فوصل بعداً أكثر عمقا وشمولا كما يتمثل ذلك في نظرات ابن تيمية وابن خلدون، فشيخ الإسلام ابن تيمية (661-728هـ) ينفي أن تنحصر أسباب الغلاء والرخص في الظلم، بل يعتقد أن ذلك يعود إلى كل الأسباب التي تؤدي إلى القلة والكثرة في الرغبات في الشيء من ناحية، وفي الشيء المرغوب فيه من ناحية أخرى، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب من الله سبحانه وتعالى مباشرة، وأسباب بوساطة العباد. والأسباب التي من العباد قد يكون فيها ظلم وقد لايكون فيها ظلم، فمن الأسباب التي يكون فيها ظلم الاحتكار من قبل البائعين من أجل الإغلاء على الناس، وهنا ينبغي لولى الأمر أن يُكْره المحتكر على البيع بقيمة المثل[4]، وأما الأسباب التي لايظهر فيها ظلم، وتؤدي إلى القلة والكثرة في الشيء المرغوب فيه (العرض)، وفي الرغبات في الشيء (الطلب)، ومن ثَمَّ تؤدي إلى الرخص والغلاء فكثيرة الاختلاف والتنوع، فمنها قلة الشيء المطلوب وكثرته، وقلة الطلاب وكثرتهم، وقلة الحاجة وضعفها وكثرتها وقوتها، ومقدرة المعاوض وأمانته وبحسب نوع العوض وغير ذلك[5].

وفي كتابه «المقدمة» يضع ابن خلدون (732-806هـ) طريقة مختلفة في

الآليات السوقية الممثلة في جداول الطلب والعرض تعتمد على الحوافز المادية بصورة جوهرية وتقلل من دور الحوافز والعوامل الاجتماعية والدينية، وبذلك تكون الأسعار غير شخصية كما سماها Abdul Manan (1982: 1-3)، ومع ذلك فقد يفضل المجتمع الرأسمالي تجنب التدخل الحكومي، ويقبل بالتوزيع المتولد عن حرية آلية السوق حتى وإن كان غير مثالي، إذا أراد المحافظة على الكفاءة، فمعظم الضرائب الحكومية تؤدي إلى انحرافات في نظام السوق بسبب تغييرها للأسعار النسبية للسلع والموارد مما يترتب عليه عدم الكفاءة في تخصيص الموارد، وبالإضافة إلى ذلك فإن مسألة إعادة توزيع الدخل لاتتلاءم مع مبدأ سيادة المستهلك في النظام الرأسمالي، فإعادة التوزيع عن طريق التدخل الحكومي تنتهك مبدأ سيادة المستهلك طالما أن مجموعة من المستهلكين سيتضررون من هذه العملية، ونتيجة لهذه العوامل فإن هناك اتجاهاً قوياً في المجتمع الرأسمالي لمحاولة تقليص النمو في الإنفاق الحكومي، والذي يهدف لمعالجة فشل السوق في تحقيق التوزيع العادل والأمثل.

فهل يمكن في النظام الاقتصادي الإسلامي أن يتحقق التوزيع العادل والأمثل بوساطة آلية سوقية دون أي تدخل خارجي من الحكومة؟ يتباين موقف الدراسات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة من فعالية آلية السوق تباينا شديدا، فتركز مجموعة من هذه الدراسات، مثل هيكل (1983 :158-159)، وغانم (1984 :118-121) على أن المنافسة الكاملة تؤدي إلى تكوين السعر العادل، بينما تتجه مجموعة أخرى من الدراسات، مثل Abdul Manan (1982: 11) وقحف (1979 :97-98)، إلى تأكيد أن جهاز السوق التنافسي لايؤدي إلى السعر العادل والتوزيع العادل تلقائيا، ولذلك فلابد من تدخل عن طريق السياسة الاقتصادية لتعديل الحلول السوقية إلى بدائل واختيارات تعظم رفاهية المجتمع. وبين هاتين المجموعتين تصورت مجموعة ثالثة من الدراسات الاقتصادية مثل عابد (1984 : 1-6) ومحبوب (1987 :1-5) السوق الإسلامية بأنها سوق متميزة بخصائص وأنظمة تؤدي إلى تطابق السعر مع القيمة، وبالتالي يصل المجتمع إلى التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل. وتتناول هذه المجموعة الثالثة من الدراسات في تحليلها جانب العرض، والذي يجب أن يتحدد بالتكاليف المتوسطة للمنشأة والصناعة، وتعبر التكاليف المتوسطة عن القيمة الحقيقية والأسعار العادلة وذلك في إطار توافر شروط السوق الإسلامية.

وتؤكد الدراسة الحالية لنظرية الأسعار في الإسلام على أن السوق الإسلامية

والعوامل السياسية، مثل ضرورة ارتفاع أرباح بعض الطوائف التجارية والصناعية لغرض تأليف قلوبهم، وكذلك رفع أجور طبقة العمال الفقيرة، والعوامل الأخلاقية والدينية، مثل الحاجة إلى رفع أسعار بعض السلع ذات الطبيعة الإسرافية كالرخام وبعض أنواع الديكور، وتقليص دور بعض السلع كالدخان[9].

ويمكن تقسيم التأثير السلبي للنظام الرأسمالي للأسعار في جانب الطلب على توزيع الدخل والثروة إلى قسمين رئيسيين، فيمثل القسم الأول الأثر الذي يعمل عن طريق التبادل في سوق السلع والخدمات النهائية، ففي هذه السوق يتضح كيف يؤدي امتلاك عدد قليل من الأفراد لجزء كبير من الثروة بسبب شتى العوامل غير الاقتصادية، إلى امتلاكهم قوة وثقلا في السوق تمكنهم من تحويل أسعار السوق لصالح مايعرضونه من سلع وخدمات[10]. أما القسم الآخر من التأثير السلبي لنظام السوق الرأسمالي على التوزيع فيتمثل في أسواق عناصر الإنتاج، فحين تمتلك طائفة محدودة معظم رأس المال والأرض فإن جُلَّ عوائد عناصر الإنتاج سوف يتجه إلى هذه الطائفة، وحيث إن الإنتاجية الحدّيّة لكل عنصر هي المحدد الرئيسي لعائد ذلك العنصر، حيث يهمل دور الإنتاجية الحدية المشتركة بين العناصر، ودور العوامل غير الاقتصادية، فإنه من المتوقع أن ترتفع نسبة عوائد عنصر الأرض ورأس المال إلى عنصر العمل عبر الزمن، ويعود ذلك إلى مايمتلكه أصحاب هذه العناصر من وضع تفاوضي استراتيجي متحيز بسبب مايمتلكونه من ثروة وقوة، ولمقدرتهم على تحديد عرض عنصر الأرض ورأس المال لفترات طويلة نسبيا[11].

وهكذا فإن التركيز على الحوافز المادية بصفة رئيسية في النظام الرأسمالي للأسعار لايؤدي تلقائيا إلى التوزيع العادل والأمثل للدخل والثروة في المجتمع من خلال كل من أسواق السلع والخدمات النهائية، وأسواق عناصر الإنتاج، ويؤدي وجود توزيع غير عادل للدخل والثروة إلى نقص في كفاءة النظام الرأسمالي للأسعار، الأمر الذي يزيد من سوء توزيع الدخل والثروة. ويستمر التأثير السلبي المتبادل بين مستوى توزيع الدخل والثروة بين النظام الرأسمالي للأسعار إلى أن تتدنى مقدرة نظام السوق على تحقيق قدر معقول من الكفاءة في استغلال الموارد والعدالة في توزيع الدخل والثروة[12]. ويؤدي تدهور مستوى العدالة والكفاءة في توزيع الدخل والثروة إلى انقسام أفراد المجتمع إلى شريحتين رئيسيتين: هما شريحة الأثرياء، وشريحة الفقراء المدقعين. فالأفراد في شريحة الأثرياء يحققون فوائض استهلاكية ضخمة بينما يعجز الأفراد في شريحة الفقراء المدقعين عن شراء

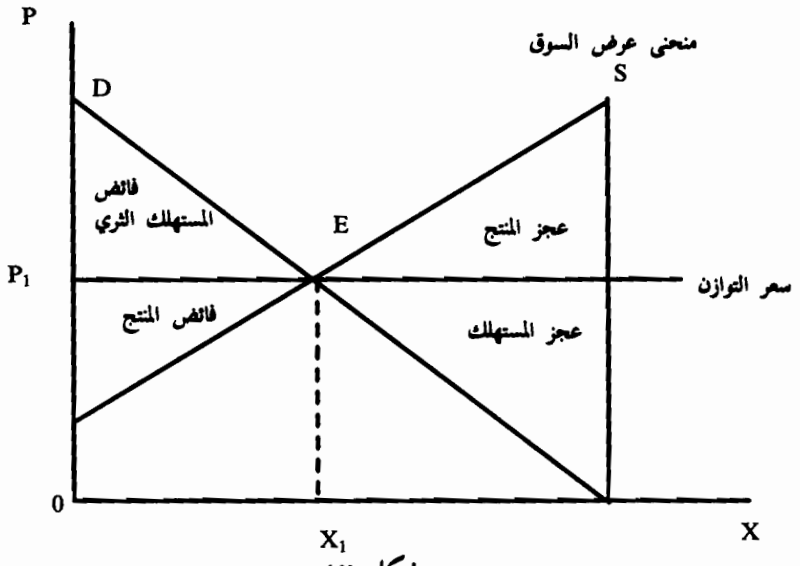

شكل (1)

وتبعا لذلك يقل مستوى الكمية المعروضة والمطلوبة في السوق الرأسمالي الحر نتيجة لانخفاض دور العوامل غير الاقتصادية، وانخفاض مستوى العدالة والكفاءة في توزيع الدخل والثروة؛ ولذلك فلابد من إحداث تغيير جوهري في النظرية الرأسمالية المثالية لجهاز الأسعار.

ولكن كيف يمكن أن يتم هذا التغيير؟ هل يتصور أن يحدث هذا الأثر تلقائيا من داخل المجتمع؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن تعديل حلول جهاز السوق بشكل دينامي داخلي دون تدخل كبير ومباشر بوساطة السياسات الاقتصادية؟ في النظام الاقتصادي الرأسمالي فإنه كما سبق القول لابد من تدخل قوة خارجية بوساطة السياسة الحكومية لإحداث مثل هذا التغيير. ولا توجد أي آلية سوقية يمكنها أن تصحح هذا الخلل التوزيعي، كما لايوجد أي ميكانيكية في النظام الرأسمالي، مثل قوانين الطلب والعرض التي يمكن أن تحقق التخصيص الأمثل لباريتو، وفي إطار الافتراضات الرأسمالية بحيث تحقق التوزيع العادل والأمثل، فالتدخل الحكومي إذاً أمر لا مناص منه إذا أراد المجتمع الرأسمالي أن يحقق عدالة التوزيع.

وبخلاف هذا الاتجاه في المجتمع الرأسمالي الغربي فإن الدراسة الحالية

الزكاة والصدقات لاتشكل عبئاً ضريبيا، بل تعتبر تيارات داخلية يتم الالتزام بدفع معظمها بدافع داخلي إيماني إلى الفقراء والمستحقين مباشرة بهدف تحقيق منافع تتمثل في الأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى.

وتشمل إعادة هيكلة جدول الطلب عن طريق تيار الزكاة والصدقات توسيع دائرة الطلب الفعال ليضم الحاجة الفعالة، وتُعَرَّف الحاجة الفعالة بأنها مجموعة السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، الحد الأدنى من الطعام والماء والتعليم والسكن وغيرها، والتي يرى الفقهاء بعد دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ضرورة توفيرها للمستحقين بصرف النظر عن الكيفية التي يتم بها إتاحة هذه السلع والخدمات، وبغض النظر عن طريقة تمويلها، ويتضمن ذلك أن تتمكن مجموعات الأفراد غير القادرة على دفع السعر السوقي للحاجة الفعالة في الحصول عليها بدفع قيمة أقل من السعر قد يصل إلى الصفر أو أقل من الصفر، ويرجع تقرير مستوى الانخفاض في سعر الحاجة الفعالة إلى طبيعة السلعة أو الخدمة، وإلى وضع المجموعة غير القادرة، ويترتب على انخفاض سعر الحاجة الفعالة أن يدخل إلى أسواق السلع والخدمات مجموعات جديدة من الأفراد تزيد من الطلب على بعض السلع والخدمات، وتؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال.

وزيادة الطلب الكلي الفعال دون تغير في جانب العرض سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل سريع؛ ولذلك فلابد من إعادة هيكلة جدول العرض عن طريق استخدام تيار الزكاة والصدقات والحوافز غير المادية ليمكن ازدياد العرض الكلي بحيث يسد جزءًا كبيرًا في الزيادة في الطلب الكلي الفعال دون الحاجة إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ويتم ذلك بوساطة اتجاه تيار الزكاة والصدقات نحو إزالة القيود الهيكلية، وتحسين الظروف الإنتاجية[15] التي تواجه بعض الأفراد المؤهلين لدخول قطاع الأعمال من ناحية، وزيادة دور الحوافز غير المادية للإنتاج من ناحية أخرى، ويتمثل تحسين الظروف الإنتاجية في تيسر انسياب السيولة، وتوافر الخدمات التسويقية وإتاحة إمكانات رأس المال الاجتماعي لجميع الأفراد المؤهلين لدخول قطاع الأعمال، والذين يواجهون عقبات وعوائق اجتماعية واقتصادية تجعلهم أَقَلَّ حظا وقدرة في الحصول على هذه الخدمات في إطار إمكاناتهم الخاصة.

وبذلك يتضح أن إعادة هيكلة جدول العرض والطلب تعني أن يدخل إلى أسواق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي مجموعات جديدة من المنتجين المقيدين هيكليا والمستهلكين المحتاجين، ويتضمن ذلك زيادة عرض المنتجين

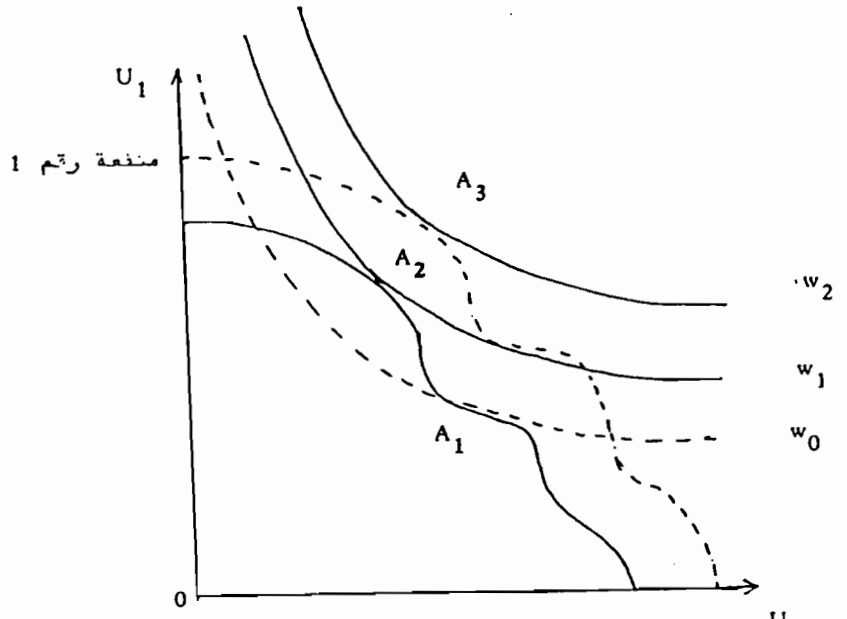

شكل (3)

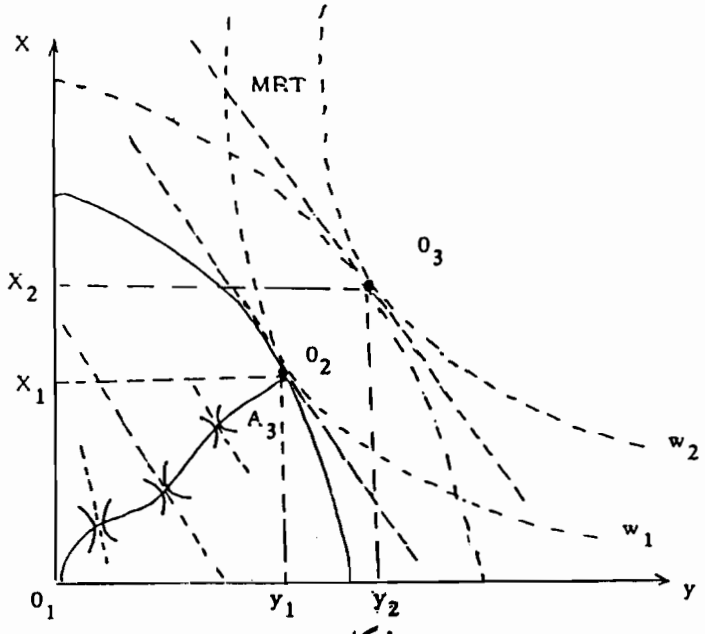

شكل (4)

فعلى خريطة إمكانات المنافع والرفاهية الاجتماعية شكل رقم (4) توضح

بشكل رئيسي إلى الدافع الإيماني للأفراد الأغنياء بشكل كبير، وإلى رغبتهم في الحصول على الثواب العظيم، فعلى الرغم من دور الدولة المهم في المساعدة في جباية زكاة الأموال الظاهرة، والذي يزداد مع انخفاض الإيمان فقد ازداد من ناحية، حجم زكاة الأموال الباطنة في العصر الحاضر، كما تلعب العوامل الداخلية والإيمانية دورا مهماً في الالتزام بأداء زكاة الأموال الظاهرة من ناحية أخرى؛ ولذلك فإن متغير أداء الزكاة (على جميع الأموال) يعتبر مؤشرا لدور العوامل والمتغيرات الأخرى غير المادية في التأثير على تغيرات الأسعار.

النموذج:

لنفترض للتبسيط مجتمعا مسلما مكونا من شخصين: أحدهما «غنيّ»، والآخر «فقير»، افترض أيضا أن المتغير (Z) يمثل النسبة بين قيمة الزكاة المدفوعة وقيمة الزكاة المفروض دفعها. أي:

$$Z = \frac{\text{القيمة المدفوعة}}{\text{القيمة المفروض دفعها}} \qquad (1)$$

ويمثل هذا المتغير أداء الزكاة، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح $(0 \leqslant Z \leqslant 1)$، وحيث إن أداء الزكاة من الأركان الأساسية في الإسلام، ولأن للزكاة أثرا إيجابيا على منفعة الفرد الذي تدفع له، حيث ترفع دخله، وعلى الفرد الذي يدفعها حيث تطهر أمواله، وتنقّي المجتمع من الأحقاد، وتقوّي العلاقة بين أفراده وينتظر الإنسان الجزاء الأعظم في الآخرة فتطمئن نفسه، فتزداد منفعته. وهذا من قوله تعالى:ـ ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلوٰة ويؤتون الزكوٰة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم**﴾ سورة التوبة الآية (٧١). ومن قوله تعالى: ﴿**قد أفلح المؤمنون * الذين هم في صلاتهم خٰشِعون * والذين هم عن اللغو معرضون * والذين هم للزكوٰة فٰعلون**﴾ سورة المؤمنون الآيات (١ ـ ٤).

فالمسلم الغني ينتظر الفلاح في الدنيا والآخرة، فيزداد أداؤه للزكاة كلما زاد إيمانه، فيدفع زكاته في وقتها كاملة $(Z = 1)$، بل يمكن أن يضيف إليها بعض الصدقات فيكون المتغير Z في هذه الحالة أكبر من الواحد، ويكون مدى Z بصفة عامة مابين الصفر ومالانهاية في حالة إضافة الصدقات، ولكن من وجهة أخرى إذا

الإيمان الصحيح الصادق، وهذا هو أثر التربية الإسلامية التي تجعل المسلم يأتي من تلقاء نفسه إلى ولي الأمريطلب منه أن يأخذ الزكاة عن مال لم يطالبه أحد بزكاته، فهذا المستوى من الإيمان يجعل التدخل الحكومي والتكلفة الاجتماعية المرتبطة بهذا التدخل منخفضة جدا، ويدفع المسلم أن يؤدي زكاته كاملة، بل يضيف إليها صدقات.

وبعد هذا التعريف لأداء الزكاة وخصائصه نريد أن نلقي نظرة على العلاقة بين أداء الزكاة ومنفعة كل من مستحقيها ومؤديها على التوالي. فإن المسلم الغني مؤمن بأن أداء الزكاة يطهر ويزكي نفسه وماله، ويحصن ثروته، وينميها، وإن كان ينقصها في الظاهر، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وَصلِّ عليهم إن صَلَوٰتَك سكن لهم والله سميع عليم**﴾ سورة التوبة الآية (١٠٣). ﴿**وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله، وما آتيتم من زكوٰة تريدون وجه الله فأولئك هم الْمضْعِفُون**﴾ سورة الروم الآية (٣٩). ﴿**الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم**﴾ سورة البقرة الآية (٢٦٨).﴿**قل إن ربي يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين**﴾ سورة سبأ الآية (٣٩).

هذا ما يدفع المسلم إلى أداء أكثر مما يطلب منه راضي النفس، ويكون للزكاة فاعلاً وليس دافعاً فقط. فيكون أداء الزكاة متغيرا ضمنيا في دالة منفعته، لأنه مؤمن بها يدفعها تطوعا ورغبة، فإذا رمزنا لدالتي منفعة الغني والفقير على التوالي بـ (U_1) و (U_2)، ولمتجه السلع دالة الرفاهية الاجتماعية على التوالي بـ X و W، فيمكن لنا أن نكتب العلاقة التالية:ـ

$$0 \leqslant \frac{e^{-\lambda} \lambda^{x}}{x!} \qquad (3)$$

(4)

(5)

مع الافتراضات التالية:

$$U_2 = U_2(X_2, Z, W) \cap_2$$

$$W = W(U_1, U_2) \cap_2$$

(أ)

$$U_1 = U_1(X_1, Z, W) \cap_1$$

أي:

(9)

$$dU_1 = \sum_{i=1}^{n} \frac{\partial U_1}{\partial X_i^1} dX_i^1 + \frac{\partial U_1}{\partial Z} dZ$$

مع افتراض W ثابت.

تتكون المعادلة (9) من جزأين: الجزء الأول، وهو الجزء المعتاد الذي نجده في التفاضل الكلي لمنفعة المستهلك الغربي، وربما يكون سالبا في بعض الحالات، وأما الجزء الثاني وهو الجزء الجديد في هذا التحليل والذي يعكس الأثر الإيجابي للزكاة، والذي يعوض الجزء الأول حالة سالبيته، ويكون الناتج موجبا أي: ($dU_1 \geq 0$). هذا بالنسبة للفرد الذي يؤدي الزكاة، أما بالنسبة للفرد الذي يتسلم الزكاة فمن الواضح أن منفعته تزداد بزيادة مقدار الزكاة المتسلمة حيث يزداد دخله، وهذا يؤدي إلى زيادة استهلاكه أو تحسن إنتاجيته أو كليهما، وفي أي من الأحوال يكون التغير الكلي بـ (U_2) موجباً كما يتضح من التحليل التالي:

(10)

$$dU_2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{\partial U_2}{\partial X_1^2} \frac{\partial X_1^2}{\partial Z} dZ$$

مع افتراض W ثابت، وحيث تمثل $\frac{\partial U_2}{\partial X_1^2}$ و $\frac{\partial X_1^2}{\partial Z}$ التغير في منفعة الفقير بالنسبة لتغير ضئيل في السلع رقم i، والتغير في السلعة رقم i بالنسبة للتغير في أداء الزكاة على التوالي، وكلاهما موجبان، وبالتالي يكون الناتج ($dU_2 \geq 0$) موجباً.

بعد هذا التحليل لأثر أداء الزكاة على كل من منفعة مؤدى الزكاة ومستحقها نريد أن ننظر إلى تأثير الزكاة على رفاهية المجتمع ككل.

دع W تمثل دالة الرفاهية وهي دالة في (U_1) و (U_2) أي:

$$W = W(U_1, U_2)$$

فيكون التفاضل الكلي لـ W:

$$S_i = S_i(p) \quad .(15)$$

للتبسيط في هذه الحالة نجد أن آلية السوق تعني أن تغيرات الأسعار النسبية عبر الزمن تتغير نسبيا مع الطلب الزائد الذي يتغير ضمنيا في هذه الحالة بتغير أداء الزكاة وبصيغة رياضية:

$$\frac{dp_i}{dt} = \lambda \left[D_i(p;\ Z;\ W_0;\ M) - S_i(p)\right]$$

أو

$$\frac{dp_i}{dt} = \lambda\ E_i(p;\ Z;\ W_0;\ M) \quad .(16)$$

حيث تمثل E_i الطلب الفائض للسلعة i ويمثل λ سرعة التكيف، فيظهر في المعادلة (16) المتغير Z كمتغير ضمني في E_i. وبما أن Z متغير ضمني في دالة منفعة المستهلك المسلم فإن تغير الأسعار النسبية عبر الزمن مرتبط بطريقة مباشرة بمنفعة المستهلك من خلال أداء الزكاة، وفي هذه الحالة نستطيع أن نستنتج أن آلية السوق أي تغير الأسعار النسبية عبر الزمن آلية مرتبطة برفاهية المجتمع، فيمكن أن تتغير هذه الأسعار النسبية لتؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية من خلال تغير أداء الزكاة إلى أن تصل إلى المستوى الأمثل من الرفاهية الاجتماعية، وتعتمد سرعة التكيف على مستوى إيمان الناس والمراقبة الحكومية، فإذا كان مستوى إيمان الناس مرتفعا فهذا يؤدي إلى تكافل اجتماعي قوي فتزيد سرعة التكيف، أما إذا كان مستوى إيمان الناس ضعيفا فهذا يتطلب مراقبة خارجية قوية يمكن أن تزيد في سرعة التكيف ولكن بتكلفة اجتماعية كبيرة.

النتائج

لقد أجمع الاقتصاديون الغربيون على صعوبة تحقيق التوزيع العادل والتخصيص الأمثل تلقائيا بوساطة آلية السوق، وللوصول إلى ذلك فلابد من تدخل حكومي مباشر وجوهري ومكلف اجتماعيا؛ لذلك فإن دراسة آلية السوق من الموضوعات الرئيسية التي يجب أن تحظى باهتمام الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من الدراسات التي نشرت في الآونة الأخيرة حول هذا الموضوع فلم يتعرض أي منها مباشرة وبأسلوب صريح لموضوع تصميم آلية

(6) انظر (Islahi 1985: 60 - 61).

(7) يعتبر بحث الدكتور محمد عبد المنان من أولى الدراسات الاقتصادية الإسلامية الجادة التي تناولت هذه المشاكل (Abdul Manan, 1982: 6-15).

(8) راجع (صقر، 1980 :15 - 27).

(9) استشهد الدكتور محمد عبد المنان على مشكلة قصور الطلب الكلي عن المساهمة في تحقيق توزيع عادل للدخل بالانخفاض المستمر للشروط التجارية للدول الفقيرة كما تظهرها إحصاءات التجارة الخارجية (Abdul Manan 1982: 14).

(10) انظر (Abdul Manan 1982: 8-9, 12).

(11) راجع (عابد، 1988 :81- 83).

(12) انظر (Abdul Manan, 1982: 11).

(13) لمتابعة الأسس التي بنيت عليها علاقات كل من فائض وعجز المنتج وفائض وعجز المستهلك والتفصيل في ذلك ارجع إلى (Abdul Manan, 1982: 6-9).

(14) راجع (عابد، 1988 :83 - 85).

(15) (Abdul Manan 1982: 9).

(16) راجع (صقر، 1980 :40 - 50).

(17) رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات كما في مجمع الزوائد (جـ 3:69)، وأيضا أخرجه الحاكم (جـ 1 :400 - 401) وصححه ووافقه الذهبي.

(18) رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه منير بن عبد الله وهو ضعيف كما في مجمع الزوائد (جـ 2 :77).

(19) رواه الطبراني في الكبير عن مسروق، ورجاله رجال الصحيح، كما في مجمع الزوائد3 :68.

(20) متفق عليه من حديث أبي موسى.

(21) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير.

(22) رواه البخاري ومسلم وأبو داود، الترغيب والترهيب (جـ 3 :389) ط الحلبي.

(23) رواه الطبراني والبزار من حديث أنس، وإسناده حسن، وروى الطبراني وأبو يعلى نحوه من حديث ابن عباس ورواه الحاكم من حديث عائشة، الترغيب والترهيب جـ 3 :358.

(24) فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي، الجزء الثاني: 1015.

(25) الطبراني في الصغير والأوسط عن أنس، وإسناده ضعيف، جمع الفوائد جـ 1 :142.

المصادر العربية

الصالح، م
1398 هـ «التسعير»: مجلة البحوث الإسلامية، 1 (4) الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والاقتصاد والدعوة والإرشاد.